نقلاً عن موقع صوتي نت 2010/11/30

ندوة عن التعليم ما قبل الجامعي في ال "كورال بيتش"

نظم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعد ظهر اليوم، ندوة في إحدى قاعات كورال بيتش، بعنوان "قطاع التعليم ما قبل الجامعي - نحو إستراتيجية وطنية"، حضره عدد من أساتذة الجامعات وأكاديميون متخصصون وطلاب. بعد النشيد الوطني، ألقى رئيس المركز عبد الحليم فضل الله كلمة أوضح فيها إن "هذا اللقاء يهدف إلى دراسة أهم قطاع في لبنان وهو القطاع التربوي"، مشيرا إلى إن "رؤية المركز تقوم على هدف الإصلاح والحث على القدرة على التطبيق". وقال: "لسنا في صدد مناقشة وثيقة، وإنما البدء بمناقشة رؤية واحدة وان عامة، لان السؤال الأساسي: أي قطاع تربوي نريد؟ ولأي رؤية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية؟

وركز على إن "أهمية قطاع التربية لأنه يتقاطع مع مجالات أخرى كالاقتصاد والاجتماع"، مؤكدا "ضرورة رفع مستوى هذا القطاع لأسباب تنموية ووطنية"، وقال: "لا يمكن أن نصل إلى مساواة في هذا الوطن دون أن نردم الفجوة في التعليم في مختلف المناطق وما بين التعليميين العام والخاص. ."

ولفت إلى أن "قطاع التعليم ما قبل الجامعي ذو أهمية كما له علاقة ببناء الفرد. ."

طي

ثم تحدث الدكتور محمد طي الذي أدار الندوة، فلفت إلى ما "ورد في الدساتير الوطنية والإعلان العالمي لحقوق الطفل وغيرها من شرعات الحقوق لجهة حق الطفل في تلقي العلم."

الأمين

ثم عرض الدكتور عدنان الأمين رؤيته حول موضوع الندوة فأشار إلى أن "التعليم العام هو غير التعليم ما قبل الجامعي"، وسأل عن "التوجهات الإستراتيجية حول التعليم العالي"، موضحا إن "أول إستراتيجية كانت عام 2000، وآخر إستراتيجية كانت العام 2007."

وعن قضايا التعليم العام طرح الأمين أربع قضايا هي: "الفرص الدراسية، النوعية، الاندماج الاجتماعي وإدارة التعليم العام."

وعن إستراتيجية 2007 قال: "لقد تم خلالها وضع رؤية حول المستقبل ولكن ذات قيمة واقعية."

وقدم شرحا عن وثيقة الإستراتيجية الوطنية للتعليم العام 2007، فأشار إلى "الفرص المحدودة لرياض الأطفال في لبنان كفرص دراسية"، وذكر إن "97 في المائة من أطفال لبنان ملتحقون في المدارس"، لافتا إلى إن "هناك مشاكل في المرحلة الابتدائية حيث يتراكم الرسوب وبالتالي تحصل عملية التسرب المدرسي"، مشيرا إلى أن "هناك فروقا بين التعليم الرسمي والخاص."

وذكر إن "التعليم في المرحلة الثانوية مقبول إجمالا وهو يشهد غالبية من الإناث"، مشبها "نظام التعليم الثانوي في لبنان بنظام سير القطار."

وتحدث عن مجموعة مشاكل تتعلق بهيكلية التعليم في لبنان، وشدد على "حق الاختيار من مواد التعليم في المرحلة الثانوية"، مشيرا إلى انه "منذ توقيع اتفاق الطائف جرى تثبيت تناقص الثقة بالتعليم الرسمي"، محملا

"جميع القوى السياسية مسؤولية تدهور الوضع التعليمي."

ولفت إلى إن "هناك نقصا في الثقافة العامة في المناهج، كما يوجد نقص في مجال التربية الفنية كالموسيقى والمسرح والفن التشكيلي."

وتحدث عن "المشكلة في غياب مؤهلات المعلمين"، واصفا إياها ب"المهزلة الكبرى، لان لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي لا يشترط فيه القانون تعيين المعلمين من خريجي مراكز ومعاهد إعداد المعلمين". وأسف ل"ضعف دور المدرسة في بناء الانتماء الوطني، وتقلص مساحات الاختلاط الاجتماعي في التعليم"، مستثنيا "الجامعة الأميركية في بيروت والتي لا تزال تشهد اختلاطا اجتماعيا."

الخطيب

وأشار مستشار وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حسن منيمنة الدكتور مازن الخطيب إلى بعض أنشطة الوزارة، وقال: "إن الإصلاح التربوي هو عملية مستمرة، في حين أن مفاعيله تحتاج إلى كثير من الوقت وتضافر كل القوى الموجودة."

وتحدث عن واقع المدرسة فقال: "إن فعالية المدرسة تبدو حقيقة اليوم، نظرا لإقبال الطلاب على الانتساب إلى المدارس الرسمية. ووضعت الوزارة دراسة لسد النقص في المقاعد المدرسية الرسمية في مرحلة رياض الأطفال، وبدأت بتطبيقها بتأمين تجهيز وبناء مدارس جديدة أو ترميم أخرى، عبر الهبات."

وذكر ب"أن المركز التربوي انتهى من إعداد تعديل برامج مرحلة الروضة"، مشددا على "ضرورة إيجاد دراسة لتقويم المناهج الجديدة المطورة التي يجري تعميمها في المدارس"، وقال: "ساهمت كل القوى من مسؤولين وأحزاب وإدارة رسمية حتى الآن في تردي التعليم في لبنان. المعلمون يحتاجون إلى تأهيل، وتدريبهم يحتاج إلى مراجعة ووضع أسس جديدة للتدريب والتأهيل ووضع قانون جديد لتأهيلهم في المدارس الرسمية للوصول إلى مستوى تعليم جيد. وإن الوزارة في صدد التحضير لهيكلية جديدة تعطي دورا أكبر لمدير المدرسة في إطار العملية التربوية."

ولفت إلى "محاولات القوى السياسية في تجميع المعلمين في المناطق التي ينتمون إليها، وهذا ما يتناقض مع الاندماج الاجتماعي"، مشيرا إلى "نقص متبادل في الثقافات المختلفة."

ودعا إلى "وضع أصول لمباريات الدخول في مجال التعليم والتقويم"، متحدثا عن "دور المدارس الخاصة في عملية الإدماج الاجتماعي"، مطالبا الدولة ب"رعاية المدارس الخاصة."

وتحدث عن "مكننة الامتحانات والملفات الشخصية للموظفين."

شعيا

ثم تحدث عميد كلية العلوم الاجتماعية السابق الدكتور محمد شعيا فقال: "لا يسع القارئ المتابع أو المعني بموضوع الوثيقة أعلاه، إلا موافقة كاتبها أو كتابها على الكثير مما ورد فيها في الجزء المعني بتشخيص أمراض الواقع التربوي اللبناني، ونقد مظاهر هذا الغياب أو هذه الثغرة. ولقد تركت الباب مفتوحا لثغرة أخرى أشد خطورة بكثير، وهي دور هذا النوع من النظام التربوي وليس فقط التعليمي، وفي حلقات ما قبل الجامعة على وجه الدقة، في قيام النظام الطائفي السياسي اللبناني تحديدا، وفي توفير أسباب استمراره وإعادة إنتاجه مرة تلو الأخرى، وحقبة بعد حقبة، ومنذ مطلع ما سمي بالانتداب الفرنسي قبل تسعين سنة والى اليوم."

وسأل: "لماذا غاب هذا المكون التربوي الخطير عن نظر واضعي هذه الوثيقة، وعن الإستراتيجية التربوية الوطنية، وهو في صلب الشأن التربوي في لبنان شئنا أم أبينا، والمسؤول كما يرى الكثيرون عن التدمير الجاري للنسيج الوطني اللبناني ولفقدان التربية على المواطنية وعلى الوحدة الوطنية، بل والمهدد جديا لفكرة الوطن الواحد في لبنان ."